

بتمام ما على قطع اجزاها بالضرورة وتقطع كل جزء من المسافة مسبوقة
 بقطع ما قبله من الاجزاء الا لا يمكن قطع تمامها الا بعد قطع نصفها
 ولا يمكن قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا
 يتناهى ويكون قطع المسافة المتناهية المتناهية انما يمكن في زمان
 غير متناه وانقضاء هذا الزمان ممتنع فالقطع كذلك ممتنع الوجه
 الثاني من حجج المتكلمين ان يقال ان النقطة موجودة من غير خلاف
 بيننا وبين الحكم لانها نهاية الخط الذي هو من المقادير الموجودة
 فتكون موجودة والا يلزم عدم تنافس المقادير والابعد وهي
 متناهية كما بين في محله وبها يتم ان الخطان الموجودان في جهة
 الطول وتماثل الموجودين با ممدوم باطل وهي لا تقبل القسمة
 اصلا بالاتفاق ايضا فان كانت النقطة جوهر كما هو عندنا حصل
 المطلوب وان كانت عرضا كما هو عندهم فلا بد لها من محل اذا ثبت
 العرض ذلك ومحلها الذي هو الجوهر لا ينقسم لانه لو انقسم محلها
 لا تقسمت النقطة بانقسامه لان انقسام المحل يوجب انقسام
 المحال فيلزم انقسام النقطة باطل فلم ينقسم محلها فيلزم وجود
 جوهر غير منقسم وهو المطلوب بالوجه الثالث من حجج المتكلمين
 ان يقال الحركة موجودة بالضرورة اقسمة فالحركة الحاضرة التي
 في زمان الحال لا الماضية والمستقبل منها موجودة ايضا وهي غير
 منقسمة اصلا والا لما كان الكل حاضرا لان الحركة غير قابلة فلا
 تجتمع اجزائها في الوجود بالضرورة واذا ثبت ان الحركة الحاضرة
 غير منقسمة فلا ينقسم ما فيه الحركة الحاضرة من المسافة لانها فيها
 عليها فلو انقسمت المسافة التي تقع عليها الحركة الحاضرة فالحركة
 التي نصفها قبل الحركة التي تمامها وانقسمت الحاضرة وقد ثبت انها
 غير منقسمة هذا اختلف واذا لم ينقسم ما فيه الحركة الحاضرة من
 المسافة وهو جوهر ثبت ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة
 وهو

وهو الجزء الذي لا يتجزأ فثبت المطلوب وقد احتجت الحكم على نفيه
 بامور الاول ان الجوهر الفردي على تقدير وجوده متجزئ وان كل متجزئ
 فيه غير سائر بالضرورة وذلك لوجود المصنوع منه غير الوجه
 المظلم فينقسم بالضرورة الثاني انما لو قدرنا وفسنا خطأ مركبا من اجزا
 شفع كما ربيعة مثلا بحيث يكون فوق احد طرفيها تحت الطرف الاخر
 جزءا اخر على هذه الصورة $\circ \circ \circ \circ \circ$ وتحرك كل من الجزئين القويين
 المتجانسين بحيث تكون حركة كل منهما الى جانب الاخر على تساوي سرعة
 الحركة والاتساوي في الحركة وتجاذا يافا لانه لا يمكن ان يتجاذبا في ملتقى
 الجزئين الثاني والثالث كما يشهد به الحسن واللام يكونا متساويين
 في الحركة واذا كان كذلك يلزم انقسام الثاني والثالث والجزء
 المتحركين القويين والمتجانسين لان محاذة الجزئين على ملتقى الثاني
 والثالث انما يتصور بعد قطع كل ما تحت حتى تتجاذبا هناك فاما
 الى الطرفين غير ما منه الجانب الاخرين فيلزم الانقسام
 ضرورة والحواله ان الجزء الذي لا يتجزأ لا يقبل وحده حركة الثالث
 انا اذا فرضنا متحركين سدس ويبقى في كل ما قطع المتحرك السدس
 بحركته السريعة جزءا من المسافة قطع البطي اقل منه فيلزم انقسام
 الجزء وهو المطلوب واللازم ان يساوي البطي السريع في جزء من
 المسافة ويقف البطي في جزء الاخر لانه لو لم يقف في جزء آخر
 لزم ان لا تكون حركة البطي لتخلل السدسات وهو باطل وبجواب
 بان وقوع الحركة في جزئها البتة كما تقدر اذا الحركة لكونها اصل
 تدريجيا زمانيا تقتضي امتدادا فلا تقع في جزء واحد فلا يتم
 ما بين عليه الدال على الجسم الذي اجزاه وترتخسه مثلا
 وكان ظاهريه بعض الاوقات منسوبة كان مثله من الظل نصف ذلك
 الجسم فيكون للجسم المذكور نصف فيتنصف المقوس من
 الجسم فنقسم الجزء لا محالة وهو المطلوب وقد برهن اقليدس

الجزء
 ٤٠